

أعلن سمير ديلو، الناطق الرسمي باسم الحكومة التونسية، الثلاثاء، أن بلاده "لن تتراجع أبداً عن طلبها جلب رموز النظام السابق الذين لجأوا إلى بلدان أخرى، وفي مقدمتهم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، اللاجئ في السعودية.

وقال ديلو في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء التونسية، إن بلاده "تعول على تعاون البلدان الصديقة والشقيقة لحل هذا الموضوع نهائياً".

وأضاف الناطق الرسمي أن "الحكومة تعمل حالياً على وضع حد لعدم معاقبة المسؤولين الرئيسيين عن الفساد" خلال فترة حكم بن علي.

ووجهت تونس إلى الرياض طلبين رسميين بتسليم بن علي الذي هرب إلى السعودية مع زوجته ليلي الطرابلسي، واثنين من أبنائهما يوم 14 يناير 2011.

ولم تتلق تونس حتى الآن رداً رسمياً من الرياض حول هذين الطلبين فيما استبعد الرئيس التونسي منصف المرزوقي أن تسلم السعودية بن علي يوماً.

وقالت ليلي الطرابلسي، في كتاب "حقيقتي"، الذي صدر لها الشهر الحالي في باريس "نحن على استعداد لمواجهة العدالة في بلادنا، إن ضمنوا لنا حيادية الأحكام (القضائية) وشرعية من سيتكفل بها (من القضاة)".

ووصفت في مقابلة مع صحيفة "لوباريزيان" الفرنسية نشرت الأحد الماضي، الأحكام القضائية الصادرة بحقها وحق زوجها في تونس بأنها أحكام "ثأرية".

وراکمت ليلي الطرابلسي أحكاماً غيابية بالسجن بلغت 45 عاماً بتهم اختلاس أموال وحيازة أسلحة ومخدرات وقطع أثرية، فيما حوكم زوجها بالسجن مدى الحياة لاعتباره مسؤولاً عن قتل متظاهرين خلال "الثورة".

وأصدرت تونس 50 بطاقة جلب دولية ضد بن علي بحسب وزارة العدل.. كما أصدرت بطاقات جلب بحق أصهاره بلحسن الطرابلسي اللاجئ في كندا وسليم شيبوب اللاجئ في الإمارات وصخر الماطري اللاجئ في قطر من أجل إدانتهم في قضايا يتعلق أغلبها بالفساد.

ومنذ أن سلمت تونس ليبيا في 24 يونيو 2012 البغدادي المحمودي، آخر رئيس وزراء في عهد العقيد الليبي معمر القذافي، تعالت في البلاد أصوات تطالب بجلب بن علي ورموز نظامه لمحاكمتهم.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 04/07/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfara.com